توازن القوى الاقتصادي بين العرب وإسرائيل

د. محمد عبد الشفيع عيسى *

المبحث الأول: صعوبات البحث في ميزان القوة المقارنة بين العرب وإسرائيل

أولا- تحديد نطاقات المقارنة بين العرب وإسرائيل:

ليس من السهل إجراء دراسة مقارنة لتوازن القوى بين العرب وإسرائيل، إذا أردنا لهذه الدراسة أن تكون ذات جدوى عملية بالفعل؛ إذ يثار التساؤل: عن أي (عرب) نتحدث في سياق العلاقة النسبية مع إسرائيل؟

وللإجابة عن هذا التساؤل نجد أمامنا عدة بدائل افتراضية لنطاق المقارنة على الجانب العربي- وأهم هذه البدائل:-

١- المقارنة بين إسرائيل والوطن العربي ككل

وهنا يؤخذ (الوطن العربي) تحليلياً كوحدة للمقارنة، رغم عدم إمكان التسليم بصحة مقولة الوحدة على الصعيد الواقعي، حيث لا يتوفر شرط الكيان الاقتصادي والسياسي الواحد، ودع عنك مختلف الفروق التي تبرز النظر إلي العرب كمجموعات في المرحلة الراهنة وليس كوحدة مندمجة. ولذلك فإننا- برغم الميل العام في الأبحاث العربية إلى معاملة البلدان العربية كوحدة في العلاقة المقارنة مع إسرائيل- نرجح القول بأن المستوى الأساسي للتعامل العربي مع إسرائيل،هو مستوى "المجموعات المجزأة"- ويبقى هناك مستوى آخر، ثانوي، يعمل كاحتياطي استراتيجي وتعبوي في لحظات معينة، هو مستوى "الوحدة".

---

*الاستاذ المساعد بمعهد التخطيط القومي بالقاهرة.

(مجلة البحوث والدراسات العربية، مج٢٤، ديسمبر ١٩٩٥-ص ص ١٣٧-١٧٦)

٢- المقارنة بين إسرائيل والمشرق العربي بالمعنى الواسع

ويقصد بالمشرق العربي بالمعنى الواسع، ولأغراض التحليل هنا، تلك المنطقة الإجمالية المقابلة للمغرب العربي الذى وجد تعبيراً سياسياً- تنظيمياً عنه في **اتحاد المغرب العربي** يمتد من ليبيا إلى تونس فالجزائر فالمغرب الأقصى وموريتانيا.

وبهذا المعنى يشمل **المشرق العربي** عدداً من الوحدات الجغرافية- السياسية: أهمها مصر وما يمكن أن يطلق عليه اعتباريا- ومؤقتاً- سوريا الكبرى؛ تشمل سوريا ولبنان والأردن، ثم منطقة الخليج وشبة الجزيرة العربية (وتضم، من بين ما تضم ،كلا من اليمن جنوباً والعراق شمالاً).

ويعتبر المشرق العربي بهذا المدلول "وحدة فعالة" للمقارنة مع إسرائيل، وخاصة في مجال التفاعل والتشابك الاقتصادي العام والحضاري.

٣- المقارنة بين إسرائيل و (الشرق العربي)

ونقصد بالمصطلح الأخير مدلولاً اعتبارياً- أو تحكمياً- معيناً لغرض هذه الدراسة ويشمل كلا من :-

أ- المنطقة التي كان يطلق عليها تاريخياً في كتابات ومأثورات كثيرة تعبير "الشام"، وتضم حالياً كلا من سوريا ولبنان والأردن وفلسطين.

ب- العراق.

وإذا كان لنا أن نضرب صفحاً عن الملابسات التاريخية- السلبية غالباً- التي ارتبطت بمصطلحات معينة، لقلنا إن الشرق العربي بهذا المعنى مرادف للتعبير الذي ساد في وقت معين ولغرض معين وهو "الهلال الخصيب"، ..ولا شك أن هذا "الشرق العربي" يملك مصداقية عالية في سجل التعامل الصراعي التاريخي: العربي- الإسرائيلي، ومن ثم لا يمكن استبعاده من خير تصورات التفاعل السلمي، ورغم الظروف المحيطة بهذا القطر العربي أو ذاك.

٤- المقارنة بين إسرائيل و (بلدان الطوق)..

وقد ارتبط المصطلح الأخير بظرف خاص هو المجابهة العسكرية- السياسية العربية مع إسرائيل، ورغم تغير الظرف كلياً الآن، إلا أنه من المبرر استعماله، نظراً لما تتمتع "الوحدة" التي تعبر عنه بمصداقية وفاعلية عالية في سجل التعامل مع إسرائيل، وفي مستقبل هذا التعامل.

ونقصد بمجموعة (الطوق) بلدان الجوار العربية المباشر المحيطة بإسرائيل، فيما يشبه (الاشتباك الجغرافي) وهي الأراضي الفلسطينية المحتلة، والأردن، وسوريا، ولبنان.

ومن الواضح أن الفرق بين "الشرق العربي" و"مجموعة الطوق" يتمثل في (العراق) الذي يدخل في الأولى ويستبعد من الثانية. وفضلاً عما في (الطوق) من فائدة تحليلية متصلة بالظرف المؤقت الراهن، فإنه يعبر في نفس الوقت عن فاعلية في السجل التاريخي للتعامل الصراعي مع إسرائيل، على المستوى المباشر، أكثر مما يعبر عنه (الشرق العربي)، كما أنه من جهة أخرى أكثر اتصالاً بالقضايا الكبرى التي يدور حولها أكبر الجدل لمرحلة ما بعد التسوية مثل المياه، واللاجئين...

٥- المقارنة في إطار (المثلث)

وقد شاع المصطلح الأخير في الدراسات والأعمال التي قامت بها بعض المنظمات الدولية، ويقصد به (المجموعة) التي تضم كلامن إسرائيل والأردن والكيان الفلسطيني (أيا كانت تسميته). وتركز الدوائر العالمية، والغربية، والأمريكية، والإسرائيلية على مجموعة المثلث؛ باعتبارها مركز الدائرة في تفاعلات مرحلة ما بعد التسوية السلمية. ولذلك فإن المقارنة بين الطرفين غير المتكافئين في العلاقة المثلثة تستمد أهمية قصوى.

هذه هي النطاقات البديلة المتصورة للبحث في توازن القوى بين العرب وإسرائيل، وبشكل تحديدها والتمييز فيما بينها خطوة جد مهمة.. ولكن التراث البحثي العربي فقير نسبياً في هذه الناحية ؛إذ لم يستحدث أدوات تحليلية وقواعد بيانات مناسبة للتعامل المثمر معها.

ثانيا - تعدد مستويات التعامل والمواجهة بين العرب وإسرائيل:-

وهنا موضع آخر للصعوبة في بحث (توازن القوى). وذلك أن مستويات التعامل والمواجهة التي يمكن تصورها متعددة تعدداً مثيراً للتأمل، خاصة وأن كل مستوى منها غالباً ما يستدعي مجموعة معينة قبل غيرها من المجموعات العربية.

وفيما يلي هذه المستويات وما تستدعيه من مجموعات:-

١- مستوى المواجهة العسكرية:-

وقد انخفض التوقع بشأن هذا المستوى في السنوات الأخيرة مع انبثاق وتطور عملية التسوية السلمية، ولكن هذا لا يعني إغفال البعد العسكري، وخاصة في "الأجل البعيد". ويستدعي هذا المستوى مجموعة معينة من البلاد العربية يمكن أن تتوافر فيها طاقات عسكرية كبيرة نسبياً، بالإضافة إلى الإمكانية لإدخالها في حيز الصراع وهو ما يستدل عليه من اعتبارات تاريخية وجيوبوليتيكية متنوعة- وتشمل هذه المجموعة مصر وسوريا والعراق والجزائر، مع الأخذ في الاعتبار القيود التي ترد على حركة كل منها في المجال العسكري.

٢- المواجهة الاقتصادية-المالية:-

ونقصد هنا البعد النقدي- المالي من أبعاد النشاط الاقتصادي. ويستدعى هذا المستوى مجموعة البلدان العربية ذات الإمكانية في مجال الموارد المالية نسبياً، وهي البلدان المصدرة للبترول، رغم تقلبات سوق النفط وانخفاض أسعاره. وتتركز هذه المجموعة في بلدان (مجلس التعاون الخليجي)؛ أي السعودية مضافاً إليها بلدان الخليج وخاصة الكويت. وإذا أخذنا البعد طويل الأجل في الاعتبار فيمكن أن نضيف ليبيا، لتنضم إلى المجموعة مرتفعة العوائد خفيفة السكان، في سياق احتمالات المواجهة والتعامل بالسيولة النقدية ،ورؤوس الأموال مع إسرائيل.

٣- المواجهة الاقتصادية الشاملة:-

وهنا تصبح المقارنة مجدية في حالة النظر إلى العلاقة بين إسرائيل من جهة،

والبلدان ذات القدرات الكامنة الكبرى نسبياً للتطوير الاقتصادي والصناعي؛ وهي مصر والسعودية وسوريا (وربما نضيف- رغم تحفظات الأجل المتوسط- كلا من الجزائر والعراق).

٤-المواجهة العلمية-التكنولوجية:-

وتكون بين إسرائيل وتلك البلدان العربية التي تملك قدرات بشرية ومادية ومؤسسية للتطوير العلمي والتكنولوجي، كما كانت لها في لحظات معينة برامج محددة للبحث والتطوير. R&D

٥-مواجهة اقتصادية-مائية:-

ونقصد بها المستوى القائم على التعامل الاستراتيجي في ذلك المورد النادر، والذي تتزايد ندرته عبر الزمن، في البلدان العربية وفي إسرائيل على السواء، وفي إسرائيل بوجه خاص ونقصد «المياه».

ويستدعي موضوع المياه مجموعة البلدان العربية ذات الموارد المائية الظاهرة والمجاورة لإسرائيل؛ وهي لبنان وسوريا والأردن ومصر.

٦-مواجهة استراتيجية-جيوبوليتيكية:-

ونقصد بها مستوى التعامل في (الموقع) بمزاياه الخاصة، والاستثنائية، إن وجدت، على طرق وعُقَد النقل والمواصلات الدولية، من حيث أهميتها الاستراتيجية لاقتصاد السلم واقتصاد الحرب في آن معاً.

ويشير هذا المستوى مجموعتين عربيتين مرشحتين للتعامل مع إسرائيل: أولاهما مجموعة البلدان العربية المطلة على مضايق ومداخل البحر الأحمر وفي القرن الإفريقي، ونقصد كلا من: اليمن، والصومال، وجيبوتي، والسودان وإريتريا.

وثانيتهما المجموعة التي تطل على خليج العقبة ومداخله وهي: مصر والأردن والسعودية. (وتشاركهما إسرائيل في الإطلال على الخليج). وتجدر الإشارة إلى اشتراك مصر في هذه المجموعة، وفي المجموعة الأولى أيضاً بحكم موقع قناة السويس

الرابطة بين خليج السويس ومدخل البحر الأبيض المتوسط.

٧- مستوى التعامل البشري- الإثني (أو العرقي):-

وهنا نضع في سياق التصور لاحتمالات العلاقة بين العرب وإسرائيل مستقبلاً، البعد المتعلق بأصل سكان إسرائيل. ويستدعى هذا البعد مجموعة البلدان العربية، التي تنتمي إليها تاريخياً أقليات يهودية ذات شأن في التركيب الديموجرافي الإسرائيلي، وهي: المغرب الأقصى، واليمن، والعراق.

وإن تعدد مستويات هذه المواجهة أو أنماط التعامل، وتقاطعها مع تعدد المجموعات العربية المعنية، يجعل من عملية المقارنة بين العرب وإسرائيل عملية معقدة، بل وبالغة التعقيد. وباختصار- ينزع عنها طابع البساطة الذي يميز كثيراً الكتابات العربية السائدة.

ثالثا- طابع الغموض وعدم اليقين في بحث توازن القوى:-

تتأكد صعوبة الدراسة في مجال التوازن بين العرب وإسرائيل من شيوع قدر غير قليل من الغموض "وعدم التأكد" بفعل عدد من العوامل، نوجزها في نقطتين:

أ- احتمالات المواجهة العسكرية بين العرب وإسرائيل:

إذ لا نستطيع ترجيح احتمال المواجهة العسكرية، وما يتضمنه من بدائل أو احتمالات فرعية حول حدود المواجهة، ونطاقاتها العملية، وطبيعة الأسلحة المستخدمة والقابلة للاستخدام.

والحقيقة، أنه بالرغم من استبعاد قيام بلد عربي أو مجموعة من البلاد العربية بعمل عسكري كبير، ذي طابع هجومي، ومن نطاق شامل أو محدود، ضد إسرائيل وذلك لاعتبارات متعددة بعضها قانوني- دولي، وبعضها الآخر عملي بحت يتعلق بالتوازن العسكري، إلا أنه من المتصور أن تقوم إسرائيل بتوجيه ضربات إجهاضية أو وقائية لمواقع عربية معينة، أو حتى أن تقوم بتوجيه ضربات محددة بأسلحة التدمير الشامل ضد مواقع بعيدة تقليدياً عن مسرح المواجهة المباشر (أو الطوق)، بل إن من

الاحتمالات شبه المؤكدة استمرار إسرائيل في التدخل العسكري في المناطق المحاذية أو المجاورة لها، إذا ما شعرت باستمرار مصادر التهديد لها وخاصة في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة حالياً.

ولذا يكون من المبرر أن يتم بحث مدى الاستعدادات العربية لتوقّي ثم تلقّي الضربات الإسرائيلية مختلفة الأغراض والنوعيات. ولكن هذا كله مما يكتنفه الغموض نتيجة لارتفاع درجة عدم اليقين كما سبق أن أشرنا.

ب- المكانة القلقة للدول العربية الرئيسية في سياق المواجهة:

ونشير هنا وضع البلاد العربية الآتية بشكل خاص:

١- مصر.. ولها ثقل بشري واقتصادي وثقافي كبير، مما يجعل اندراجها في سلك التعامل على الجانب العربي أمراً محتما، إذا أريد لهذا التعامل أن يكون فعالاً بأية درجة.. ويمكن أن نتوقع أن يكون لمصر دور كبير بالفعل في التعامل مع إسرائيل، وفي المواجهة المستقبلية الشاملة ذات الطابع الحضاري. غير أننا لا نستطيع القطع تماماً بشأن دورها العملي في حالة وقوع أي عمل عسكري عدائي ضد بلد عربي معين أو مجموعة من البلاد العربية، بالنظر إلى التزامها التعاقدي بمقتضى معاهدة الصلح مع إسرائيل.

٢-العراق.. وتقدم مثالاً آخر لبلد عربي ذي وزن كبير في سياق العلاقة المقارنة مع إسرائيل؛ خاصة إذا أضفنا مركزه الخاص في سوق النفط بفعل ما يملكه من احتياطيات نفطية. ولكن هذا البلد قد تعرض لظروف (معلومة) جعلت من الممكن استبعاده من ساحة التعامل العربي الفعال مع إسرائيل، على أي مستوى، في الأجلين القصير والمتوسط.

٣-الجزائر.. وهنا يثور التساؤل متى يمكن أن تستعيد الجزائر عافيتها السياسية؟ Political Recovery وإذا حدث ذلك: ما هو المدى الذي يمكن أن تصل إليه في التعامل العربي الفعال إزاء إسرائيل؟ ويرتبط بذلك:

- آفاق النمو الاقتصادي.
- التشكيلة السياسية المتوقعة ضمن بنية السلطة ونظام الحكم.

٤-ليبيا.. وتثور بشأنها التساؤلات الآتية:

- إلى متى تستمر سياسة الاحتواء والحصار الغربي والأمريكي الموجهة اليها؟
- وما تأثير هذه السياسة على الوضع الاقتصادي المحلي، وإنتاج النفط وصادراته، وعلى النظام السياسي والزعامة السياسية؟
- وإذا فرض ورفعت حالة الحصار، فإلى أي مدى يمكن أن تنخرط ليبيا في مواجهة ما مع إسرائيل؟ وما هو النمط المتوقع لمثل هذا الانخراط؟

٥-حالة المغرب-الأردن-السعودية.. وتثور بشأن هذه الدول العربية الملكية التقليدية الثلاث تساؤلات أخرى من بينها: إلى متى ستحافظ على بيئتها السياسية الأساسية وعلى نمط علاقتها المستقر بالقوى الدولية الكبرى؟

وما هو تأثير التغيرات المستقبلية في سوق النفط وفي التوازنات المحلية والإقليمية على سياساتها للتعامل الشامل مع إسرائيل؟

٦-حالة البلدان العربية على البحر الأحمر والقرن الإفريقي.. ونقصد المجموعة التي ذكرناها سابقاً، والتي تضم الصومال وجيبوتي وإريتريا والسودان، ويعاني معظمها من حالة عدم الاستقرار السياسي العميقة والتي وصلت لدى بعضها إلى حرب أهلية مزمنة. فهل يمكن أن نتخلص من هذه الحالة؟ وكيف؟ ومتى؟ وإذا حدث فما هي احتمالات دخولها ساحة التعامل الاستراتيجي الشامل إزاء إسرائيل؟

رابعا-عدم كفاية المناهج والطرق التقليدية لدراسة قوة الدولة وتوازن القوى:-

وهذا وجه آخر- للمصاعب التي تثور بشأن دراسة ميزان القوة المقارن بين العرب وإسرائيل. ذلك أن الباحث لا يجد أمامه هنا طريقاً معبداً وتقاليد بحثية مستقرة في هذا الحقل، وهو ما يترجم في عدم كفاية المناهج البحثية وأساليب البحث السائدة، والتي وجدت انعكاسات قوية متباينة في الكتابات العربية- وأهمها:

١- مناهج وطرق قياس قوة الدولة في مجال بحوث العلاقات الدولية والسياسية الخارجية. وتتميز بأنها تعتمد على بناء مقاييس كمية ذات طابع إحصائي- متفاوت الحظوظ من التعقيد- تختزل في صيغ رياضية يتم تطبيقها للخروج بنتائج رقمية تصلح للمقارنة بين الوحدات السياسية محل البحث. ورغم الانتشار- الذي صادفته هذه المناهج والطرق في الكتابات العربية من إنتاج مؤلفات أصيلة، وكتب تدريسية، وأطروحات للدراسات العليا، وبحوث ومقالات منشورة في الدوريات المتخصصة- إلا أنه من الصعب الاعتماد عليها لتحقيق الغرض المنوط بهذه الدراسة وهو تقديم خلاصات واستنتاجات تصلح أساساً لخطة عمل، وتراعي اعتبارات الوضوح والدقة المنهجية، مع الأخذ في الحسبان كافة الأبعاد ومحل البحث Multi- disciplinary واستيحاء ما يفترض أنه يمثل المصلحة القومية العربية العليا- وإعطاء هذه الاعتبارات قدراً من الأسبقية على مجرد "الأناقة المنهجية" والتعقيد الأكاديمي.

٢- طرق بناء المؤشرات Indicators، وهي طريقة تعتمد على القياس الكمي أيضاً، ولكن دون تعقيد إحصائي، اعتماداً على أطر مرجعية مختارة تعين "الحدود المثلى" لكل متغير من المتغيرات محل البحث، وتبين من ثم وضع الدولة (أو مجموعة الدول) الفعلي بالمقارنة مع هذه الحدود، مخرجة إياه على هيئة رقم محدد يمثل قيمة المؤشر المختار، وقد بدأ استخدام هذه الطريقة وعلى نطاق واسع في البحوث الاجتماعية التطبيقية، ثم شمل دراسات تقع في حقل الاقتصاد السياسي، وبرهنت على فائدة عملية في المقارنات الدولية لجوانب مختلفة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية. غير أنه من الواضح أن مثل هذه الفائدة متوقفة على بناء إطار نظري واضح ينهض أساساً تقام عليه المقارانات، ويتمتع بنجاعة عملية معينة. ومثل هذا الإطار هو الذي نسعى إلى بنائه في الدراسة الحالية.

٣- الطريقة "الوصفية" وتقوم على الرصد أو المسح مع نوع من الطابع التحليلي الذي تتفاوت درجاته بين الأعمال المختلفة، ويوجد في الكتابات العربية فيض من هذه

الأعمال مطبقة في المحل الأول على الوطن العربي، مأخوذاً كوحدة أو مجموعات أو فرادى، ومركزة في أغلب الأحوال على قطاعات بعينها من الحياة الاقتصادية والاجتماعية (الثروات الطبيعية، الموارد المعدنية، التطورات التكنولوجية، أوضاع الزراعة والغذاء، الصناعة والقطاعات الصناعية الفرعية، القدرات العسكرية ومقارنتها بإسرائيل، التكوينات الاجتماعية العربية والتنشئة وعمليات صنع القرار... الخ)- ومن الواضح أن هذه الطريقة تقدم مدداً لأية دراسة ذات طابع علمي عن علاقات القوة المقارنة بين العرب وإسرائيل، غير أن طابعها الوصفي والكمي الغالب ينبغي موازنته بطابع معياري- كيفي ملائم لأغراض البحث.

خامسا- مدى وفرة ودقة وموثوقية البيانات والمعلومات وقاعدة المعرفة:-

يتوافر عن الوطن العربي، وعن بلدانه المفردة، بيانات ومعلومات وفيرة نسبياً، غير أن مدى الدقة والموثوقية فيها هو أمر محل نظر، وخاصة تلك المعتمدة على مصادر محلية خالصة؛ إذ تتوفر درجة أعلى من الدقة والموثوقية في البيانات والمعلومات المستقاة من مصادر المنظمات الدولية، وحيث تقوم بالحصول عليها (ونكاد نقول: تحصيلها) بطرقها الخاصة. هذا من جهة أولى.

ومن جهة ثانية، فإن توفر البيانات والمعلومات لا يعني تكوين "قاعدة المعرفة" وهي أعلى المستويات تكويناً وتنظيماً في الإحاطة بمكونات الواقع. ويصعب القول بوجود قاعدة للمعرفة وفق الاشتراطات الواجبة.. وخاصة من منظور المقارنات مع إسرائيل، وما يستدعيه من تصنيف داخلي للبلدان العربية لأغراض التحليل.

وأما عن المعرفة بإسرائيل فحدّث ولا حرج.. فلقد أدت الملابسات الموضوعية للصراع العربي الإسرائيلي الممتد إلى حصر المعرفة بإسرائيل في إطار وكالات وأجهزة الأمن الخارجي وما يتصل بها، وظل هذا الحال قائما حتى سنوات قليلة مضت، حين انفتح باب التسوية السلمية أو هكذا بدا الأمر، فانتشر الاهتمام العربي بمعرفة إسرائيل على مدى أوسع من الاهتمامات الأمنية، كما بدأت المنظمات الدولية وخاصة وكالات

التمويل والمعونة، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، وبعض مؤسسات التفكير والبحث الخارجية، في إتاحة كثير من البيانات والمعلومات عن إسرائيل والبلدان العربية. غير أن هذه البيانات ناقصة، إما لاعتبارات خاصة بإسرائيل ذاتها (أمن المعلومات)، وإما لتقاليد بحثية قصرت اهتمامها - في المجال الاقتصادي - على المستوى الاقتصادي الكلي وبرامج الأداء العام، وعلى الصناعة التحويلية، والصادرات الصناعية، بينما ظلت قطاعات مهمة في الاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي دون بحث كافٍ. ونخص بالذكر قطاعات الخدمات والمعلومات، ومشكلات المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي السابق.

فهذا كله مما يضيف صعوبات أخرى إلى الصعوبات التي أوردناها في بحث توازن القوى العربي الإسرائيلي.

المبحث الثاني: الاقتراب النظري من توازن القوى العربي- الإسرائيلي الراهن

يمكن اعتبار موضوع توازن القوى العربي- الإسرائيلي في الوقت الراهن موضوعاً مراوغاً إذا صح التعبير، ومن زاوية البحث النظري الذي يسعى إلى اكتساب قدر معين من الأصالة. ولدى التفكير المتعمق في الحالة الراهنة لهذا التوازن يمكن التوصل إلى أنه موضوع صعب وسهل في الوقت نفسه.

فهو صعب من حيث إنه عصيّ على التناول السريع والمباشر، نظراً لعوامل متعددة استعرضناها فيما سبق، ابتداء من صعوبة تحديد النطاقات الجغرا- سياسية للمقارنة، وانتهاء بقضية البيانات والمعلومات وحالة المعرفة الراهنة بالموضوع محل البحث.

غير أنه يلوح من البعد كموضوع سهل التناول في الوقت نفسه. فمن النظرة

الفاحصة للوهلة الأولى يمكن عن طريق الحس المشترك إدراك مكامن القوة والضعف على الجانب العربي على الأقل. فالعرب- شرط النظر اليهم كمجموعة واحدة أو حتى كمجموعات فرعية كبيرة- يملكون إمكانات للقوة أكبر من إسرائيل. وإن كان واقع الحال يشي بالضعف العربي الفعلي في مواجهة إسرائيل.

وهنا يتأكد أن النظرة الأولى- وإن تكن فاحصة- غير كافية، ويستعيد الموضوع طبيعته في مجال البحث كحقل يبدو ظاهره القريب واضحاً، ولكن آفاقه البعيدة وأبعاده العميقة تتطلب الاستقصاء الموسع والمعمق. ويبدو أن دراسة حالة توازن القوى بين العرب وإسرائيل في حاضرها القائم ومستقبلها- أو مستقبلاتها المتصورة- تستدعي المبادرة إلى القيام بمشروع بحثي مستمر Research Project بأسلوب "فريق العمل" متعدد التخصصات، ولفترة زمنية ممتدة.

وفيما يلي نحاول "الاقتراب النظري المتتابع" من ظاهرة التوازن عبر الخطوات الآتية:

١- يملك العرب إمكانية Potentiality أكبر بالمقارنة مع إسرائيل:

وترد عدة قيود على مفهوم الإمكانية نوردها فيما يلي:-

أ- أن الإمكانية بهذا المعنى تعبر عن المدلول الفلسفي للتفرقة التي أقامها أرسطو قديماً بين "الوجود بالقوة" و "الوجود بالفعل"، فما هو موجود بالقوة كامن وقابل للظهور، تحت شروط. وما هو موجود بالفعل ينتمي إلى عالم الموجودات الكائنة عملاً. والإمكانية- وتطبيقها العربي- تنتمي إلى النوع الأول: فهي في حساب القدرة الاقتصادية تمثل قوى كامنة، أو محتملة Potential وليست قوى فعلية Actual.

ب- أن الإمكانية العربية- الأكبر من إسرائيل- ذات طابع جماعي، أي منظور إليها من زاوية الجماعة العربية ككل، أو على الأقل من زاوية إحدى المجموعات العربية الكبيرة، والتي ذكرناها في معرض (نطاقات المقارنة الجغرا- سياسية).

ويعني هذا أنه لو قمنا بالمقارنه بين الإمكانية العامة لبلد عربي واحد (وخاصة من

البلدان العربية الصغيرة محدودة الموارد وهو ما ينطبق على جميع بلاد الجوار المباشر لإسرائيل: المناطق الفلسطينية، الأردن، سوريا، لبنان) وبين الإمكانية العامة لإسرائيل، فلن ترجح كفة البلد العربي.

وتتأكد هذه الحقيقة في حالة ما إذا تصورنا احتمال احتفاظ إسرائيل بالمناطق المحتلة- فلسطين والجولان- تحت سيطرتها السياسية- العسكرية- الأمنية، أو احتمال الانسحاب الشكلي والمسمى بإعادة انتشار القوات، أو حتى احتمال الانسحاب الجزئي (من المناطق الآهلة بالسكان): ففي ظل هذه الاحتمالات الثلاثة يتعزز موقف إسرائيل في سياق مقارنة القوة، بحيث تعتبر أقوى دون جدال من أي بلد من البلدان العربية الأربعة المجاورة لها جواراً مباشراً، بل وأقوى منها مجتمعة باستبعاد سوريا، ويفسر لنا ما سبق في هذه النقطة "ب" إصرار إسرائيل في سياق مفاوضات التسوية على التعامل مع البلدان العربية منفردة لا مجتمعة- من جهة أولى، وإصرارها كذلك- من جهة ثانية- على عدم التعهد- مجرد التعهد- بالانسحاب الشامل والفعلي من جميع الأراضي العربية المحتلة، وتطهيرها من كافة آثار الاحتلال؛ بما في ذلك المستوطنات اليهودية، ودع عنك القبول بكيان سياسي فلسطيني مستقل على أساس حق تقرير المصير القومي.

فخلف هذا الإصرار المزدوج، يكمن إدراك عميق وأصيل بأن التفوق المقارن للجانب العربي في مجال "الإمكانية" مرتبط بالسلوك العربي الجماعي، نسبياً، وبإنهاء سيطرة إسرائيل على الأراضي المحتلة كلياً ونهائياً. ولعل هذا يشير إلى استنتاج مبكر في سياق هذه الدراسة وهو أن إسرائيل سوف تحاول وحتى اللحظة الأخيرة استخدام ورقة "الأراضي المحتلة" بأشكال مختلفة وعلى فترات متتابعة، وبحيث يمكن لها أن تضمن- من وجهة نظرها- ربط هذه الأراضي مستقبلاً بها، بأسلوب مناسب، إذا دفعتها الظروف إلى استكمال الانسحاب منها. وجوهر هذا الربط هو "الربط الاقتصادي- الأمني" على أية حال.

٢- إن الإمكانية العربية الجماعية (الأكبر) هي إمكانية ذات طابع فيزيقي- سكوني- كمي:

وتفصيل ذلك:-

أ- أنها إمكانية فيزيقية (أو طبيعية) فهي تنصب على الموارد الاقتصادية الخام (أي قبل دخولها دورة الإنتاج وتكرار الإنتاج)، وخاصة منها الموارد الطبيعية:

موارد الإقليم الطبيعي بمكوناته الثلاثة: أرضية- برية، ومائية- بحرية، وجوية- فضائية. ففي الأرض والبر نجد البيئات الطبيعية المتباينة والتضاريس، والمواد الأولية المعدنية بما فيها موارد الطاقة الأحفورية، وتربة الزراعة، ونباتاتها الطبيعية وأشجارها وغاباتها ومراعيها.

وفي المكون المائي نجد الأنهار والبحيرات والخلجان والمنافذ البحرية، والمستودعات الجوفية، والمخصصات المطرية. وفي المكون الجوي- الفضائي نجد الشمس والهواء وطبقات الجو العليا (ولا ننسى آثارها في توليد الطاقة المتجددة من الخلايا الشمسية والرياح، وفي المدارات الفضائية لوسائط الاتصال والاستشعار من البعد).

كل ذلك فضلاً عن المساحة الكيلو مترية للإقليم، باعتبارها من محددات الإقليم.

ب- يمكن توسيع مفهوم الإمكانية الطبيعية لتضم العامل البشري من خلال السكان (أو المكون الديموجرافي).. وهذه هي البيئة الطبيعية- البشرية، أو ما يسمى (بالكتلة الحيوية) في دراسات قوة الدولة.. ونظراً لأن تفوق الإمكانية العربية بالمقارنة مع إسرائيل في مجال السكان إنما ينصب على البشر، من حيث هم، أي دون النظر إلى خصائصهم النوعية وخاصة التعليمية والعلمية- التكنولوجية، فلذلك يمكن النظر إلى المكون الديموجرافي باعتباره- كمكون خام- امتداداً للمفهوم الفيزيقي للموارد. فلهذا أضفينا على الإمكانية العربية في هذا السياق المقارن الطابع الفيزيقي في المحل الأول.

ج- الطابع السكوني أو "الجامد" Static ، فالإمكانية العربية ذات التفوق المقارن بإزاء إسرائيل تنصب على الحالة الأولى للمادة الطبيعية البشرية إي الـ State أي لا

تنصب على عملية تحويل أو تشغيل الموارد، أي الـ Process ، و "للعملية" بحكم التعريف بعد حركي أو دينامي مقابل على الطرف الآخر للبعد الساكن المميز للإمكانية بما هي كذلك. وبعبارة أخرى فإن الإمكانية العربية غير موظفة اقتصادياً وإنتاجياً كما يجب.

د- يضاف إلى الإمكانية الطبيعية- البشرية جانب ثالث هو الموارد التمويلية (النقدية- المالية)، أي الموارد من السيولة النقدية ورؤوس الأموال، اللازمة لمقابلة الاحتياجات الجارية والاستثمارية، ومن ثم مواجهة كل من العجز في ميزان المدفوعات- طارئاً كان أو مزمناً- ومتطلبات عملية التنمية طويلة الأجل.

ويلاحظ هنا أن الطرف العربي، ولو مأخوذاً على نطاق "المشرق" بالمعنى الواسع كما أوضحنا، يتوفر على موارد مالية أكبر بكثير جداً بالمقارنة مع إسرائيل. وهو ما سنعرض مؤشراته الرقمية فيما بعد. وأكبر من حجم الإيداعات أو المدخرات الخارجية للبلدان العربية الأكثر استدانة وهي: مصر وسوريا والأردن (وتسمى برؤوس الأموال الهاربة Capital Flight).

ويعالجها البنك الدولي تحت بند "الاحتياطيات" في ميزان المدفوعات، كما سيرد. ودع عنك مؤقتاً الفوائض المالية للدول العربية النفطية الخليجية، والتي يبدو أنها قد تآكلت نسبياً بعد حرب الخليج الثانية، ويتوقع عودتها إلى الظهور مع انتعاش مرتقب في سوق النفط.

ونظراً لأن الأموال العربية المشرقية بشقيها: الاحتياطيات الهاربة، والفوائض النفطية، هائمة ومعطلة عن الاستخدام الفعلي في الاقتصاد العربي، فلذلك يمكن بل وينبغي ضمها إلى البيئة الطبيعية- البشرية من حيث عموم الطابع الفيزيقي والسكون.

هـ- أن الإمكانية العربية ذات طابع كمي: فهي تنصب على (كميات) طبيعية وبشرية ومالية، كموارد اقتصادية أولية، خام. وبمفهوم المقابلة فإنها تفتقر إلى الطابع

الكيفي أي إلى النوعية Quality، فالمواد الخام والموارد الطبيعية غير مجهزة صناعياً أصلاً، والسكان يتصفون بانخفاض المستوى النوعي، أي تدني "التكوين البشري" مما يعكس الموقع المتدني لما صار يسمى عملية "التنمية البشرية"في الوطن العربي.. والأموال العربية مهاجرة، أو متوطنة ولكن غير موظفة إنتاجياً. إن الموارد الطبيعية والبشر والأموال إذن ظاهرة كمية أكثر منها كيفية.

٣- ومما سبق نخلص إلى استنتاج مبكر بأن نقاط التفوق العربي بإزاء إسرائيل هي الموارد المادية والبشرية والمالية والأولية.

وتتحدد أهم هذه الموارد فيما يلي (بالمقارنة مع إسرائيل):

- الوفرة النسبية في المصادر المائية.
- الوفرة النسبية في المعادن والنفط ومصادر الطاقة الأخرى.
- الوفرة النسبية في رأس المال النقدي.
- الوفرة النسبية في العمالة العادية.

ومن حول المفاتيح الأربعة: المياه، والنفط، والأحوال النقدية، والعمالة العادية، تتحدد الأوراق الأساسية في لعبة التعامل الاستراتيجي الكبرى مع إسرائيل.

وباللغة الاقتصادية لنظرية التجارة الدولية، وبالاستفادة من نظرية (الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج)، يمكن القول إن العرب تتقرر (الميزة النسبية) لهم في تلك الأنشطة الاقتصادية التي تقوم على كثافة الاستخدام للموارد الطبيعية والعمالة والمال.

وتتركز هذه الأنشطة في قطاعات الإنتاج الأولى Primary Production وفي صناعات السلع الاستهلاكية وفي الخدمات التقليدية.

ويتمثل الإنتاج الأولي في الزراعة والصيد وفي التعدين واستخراج النفط والغاز الطبيعي. وهذا هو القطاع الذي يولد معظم الناتج في البلدان العربية، ويشمل معظم القوة العاملة. وتليه الخدمات التقليدية (الإدارة العامة والتجارة والتوزيع والمطاعم والترفيه). وأخيراً يأتي القطاع الفرعي في الصناعة التحويلية المخصص لإنتاج السلع

الاستهلاكية (الغزل والمنسوجات والجلود والأغذية والمشروبات) وهو أكثر الفروع التحويلية بساطة من الناحية التكنولوجية وأقلها تقدماً وتعقيداً.

٤- نقطة الضعف العربي: تشغيل الموارد.

قد رأينا أن التفوق العربي في مواجهة إسرائيل يكمن في حيازة وتملك الموارد الطبيعية بصفة أساسية، ثم العمالة والأموال بصفة ثانوية. ولكن لماذا لم تقم البلدان العربية بالاستفادة الدينامية من الموارد، ورفع مستواها الكيفي، وتحويلها إلى منتجات موجهة نحو "الاستخدام الموسع": النهائي والوسيط، في دورة "تكرار الإنتاج الموسع" Expanded Reproduction ؟

هنا تكمن نقطة الضعف الرئيسية على الجانب العربي: عدم توافر المقدرة على التوظيف المنتج للموارد الاقتصادية، أي عدم القدرة على التأليف بين عوامل الإنتاج الأولية لتحويل الخامات إلى منتجات صالحة للاستخدام، بالاستعمال المسبق للمال المتوفر والتوجيه اللاحق إلى السوق القابلة للتوسع- بحكم ارتفاع حجم السكان في بلاد مثل مصر والسودان والجزائر والمغرب. ولكن ما هي حدود هذه المقدرة المفترضة لتوظيف الموارد ؟ إنها تتركز في حدّين: المقدرة التنظيمية، والمقدرة التكنولوجية. فأما **المقدرة التنظيمية** فهي تترجم الإرادة السياسية Political Will والإدارة الاستراتيجية Strategic Management وبحيث تنعكس على التعبئة الشاملة والقصوى للموارد المتاحة وتوجيهها بقوة وفي تصميم، وفق مخطط واضح، نحو الأهداف المختارة، المركزة حول التوظيف المنتج للموارد.

وتعني القدرة التنظيمية عملياً كلا من المدلول العام أو الواسع الذي تعبر عنه كلمتا: التنظيم Organisation والتوجيه Regulation والمدلول الخاص أو الضيق الذي تعبر عنه لفظة "التنظيم" المستخدمة في الدراسات الاقتصادية- التقنية لتشير إلى المقدرة على استكشاف الفرص الاستثمارية وتحمل مخاطر إقامة وتشغيل المشروعات. ويطلق على القدرة التنظيمية هنا باللغة الإنجليزية Entrepreneur-

ship وأما **المقدرة التكنولوجية** فهي تتكون من عنصرين: عنصر عيني أو صلب Hard ware يتمثل في الآلات والمعدات والأجهزة الإنتاجية.

وعنصر بشري- معنوي أو ناعم Soft ware ويتمثل في المعارف والمهارات البشرية اللازمة للإنتاج والتصنيع السلعي والأداء الخدمي المتطور.

ومن القصور العربي، تنظيمياً وتكنولوجياً، يتولد الضعف العربي الرئيسي اقتصادياً واجتماعياً: عدم الاستخدام المنتج للموارد المتاحة.

٥- موازنة الضعف والقوة في إسرائيل:

في العلاقة التبادلية أو التقابلية بين العرب وإسرائيل، تبدو المفارقة الحادة المتمثلة في ظاهرة "النفي المتبادل" حيث تشكل نقاط التفوق العربي نقاط ضعف لإسرائيل، وتشكل نقاط "الضعف" العربية نقاط قوة "مضاعفة" لإسرائيل وهكذا، وما دام التفوق العربي كامناً في الإمكانية الطبيعية- البشرية- المالية، والضعف العربي قائماً في توظيف الموارد المتوفرة تنظيمياً وتكنولوجياً- فإن الضعف الإسرائيلي- بالمقابل- يتركز في نقص الموارد، بينما التفوق الإسرائيلي يتجلى في تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد النادرة بفضل القوة التنظيمية والتكنولوجية.

وبناءً على ما سبق، يمكن تحديد المفاصل الضعيفة في **الكيان الإسرائيلي** في النقاط الأربع التالية:

- **المياه**: نقص الموارد المائية المتاحة بالنسبة إلى الاستخدامات المتوسعة في المجالين الصناعي الزراعي والمنزلي.

- **النفط**: عدم توافر مصادر محلية للطاقة الأحفورية: النفط والغاز الطبيعي (وتتميز بالرخص وسهولة التزود أو الوصول إليها Access).

- **العمالة العادية**: للاستخدام في التشييد والخدمات التقليدية، ويحتاج الاقتصاد الإسرائيلي إلى عشرات الألوف.

- **الأموال النقدية**: تقل الاحتياطيات الذاتية لدى إسرائيل، فتعوض النقص

التمويلي من خلال المنح والقروض الميسرة والقروض التجارية المضمونة، من مصادر: الأقلية اليهودية في العالم، والولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي. وتتوزع الاحتياجات الإسرائيلية الملحة على الرقعة الواسعة "للمشرق العربي" كما حددناه:-

أ- فالمياه اللازمة لإسرائيل تتدفق من كل من: لبنان (روافد نهر الأردن: الحاصباني والليطاني)، والوزاني وبانياس في سوريا و(اليرموك) في الأردن.

ب- والنفط والغاز الطبيعي، ومنتجاتهما، تتدفق من منطقة شبه الجزيرة والخليج (السعودية- قطر.. الخ) ومن مصر أيضاً.

ج- والعمالة العادية تتوفر بطريقة مثلى في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد ١٩٦٧ (غزة والضفة الغربية) حيث يذهب العمال ويعودون من أعمالهم في نفس اليوم، فتتجنب إسرائيل نفقات الإعاشة والإسكان لهم، وتشكل ميزة "القرب الجغرافي" هذه نقطة مهمة يحسب حسابها بالمقارنة مع مصادر أخرى للعمالة: سواء عربية (من مصر أو الأردن) أو غير عربية (آسيوية).

د- وأما الأموال النقدية فهي فلسطينية وأردنية ومصرية، حيث تتوافر احتياطيات من الفائض عن الاستخدام الفعلي "المتواضع" وهي أموال خليجية أيضاً في المدى المرتقب، إذا سارت عجلة التسوية السلمية بشكل ما.

تلكم إذن المفاصل الإسرائيلية الضعيفة ومصادر تعويضها.. أما "**عضلات القوة في إسرائيل**- كنقيض مباشر للحالة العربية- فهي التنظيم والتكنولوجيا.

أ- ويعكس التنظيم الإسرائيلي الراقي إرادة سياسية "كفاحية" Militant مستمدة من الهيكل العنصري الجامد للعقيدة اليهودية- السياسية (الصهيونية)، كما يعكس مقدرة عالية على الإدارة الاستراتيجية "لاقتصاد حرب" قائم بصفة مستمرة على مدى نصف قرن، ضمن "اقتصاد مركز" متمحور حول الحكومة والهستدروت وعناصر الجيش

ب- أما التكنولوجيا فتعكس المستوى المستمد من عناصر غربية (أمريكية

وأوروبية) سواء بالاتفاق المباشر (اتفاقات التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة واتفاق منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي) أو بالاستفادة من الارتباط بالجماعات اليهودية في العالم (من خلال آلية "الجنسية المزدوجة" لليهود الأمريكيين، واستقدام وهجرة "اليهود السوفيت" ذوي التركيز الواضح في المهن العلمية والتكنولوجية) أو بالتقليد والهندسة العكسية والاستعارة، أو حتى بالسرقة التكنولوجية والتجسس العلمي والتكنولوجي، ولو في عقر دار الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

وعن طريق التفوق التنظيمي والعلمي- التكنولوجي، استطاعت إسرائيل تحقيق مستوى متفوق من "الأداء الاقتصادي" يتمثل في علاقات رئيسية؛ من أهمها ما يلي وخاصة في فترة ١٩٨٥- ١٩٩٥:-

- ارتفاع معدل الادخار ومعدل الاستثمار.
- ارتفاع إنتاجية الاستثمار.
- زيادة إنتاجية العمل.
- تحسّن الكفاءة الاقتصادية مقيسة بالنفقات المقدرة لقاء إنتاج وحدة واحدة من الناتج (فاعلية الإنفاق وتخفيض معاملات التكلفة).
- تحسين جودة المنتجات.
- ضبط معدل التضخم، ومعدل البطالة والعجز في الموازنة العامة، وتحقيق التناسب بين الأجور والأسعار، ولو مؤقتاً.
- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وبالتالي:
- زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي.
- اختراق الأسواق العالمية بالصادرات السلعية الصناعية بما يعكس التحول الهيكلي الداخلي.
- التحول الهيكلي: ارتفاع نصيب القطاعات الصناعية والخدمية الأكثر تطوراً من

الناحية العلمية والتكنولوجية من الناتج الاجتماعي والعمالة، والصادرات أيضاً.

٦- الميزات النسبية المتقابلة:

تتحدد القطاعات والأنشطة التي تتمتع فيها إسرائيل بميزة نسبية عالية كما تتكشف في بيانات التجارة الخارجية Reveald Comparative Advantage والتي ترشحها من ثم لتفوق نسبي ظاهرفي العلاقات الاقتصادية والتجارية مع البلدان العربية، في تلك القطاعات والأنشطة التي تقوم على الكثافة النسبية Relative intensity لاستخدام العناصر الإنتاجية ذات المحتوى التكنولوجي الأكثر تطوراً. وبتعبير أكثر دقة، يمكن القول إن هيكل التجارة الخارجية (والذي يعكس بالضرورة هيكل الإنتاج المحلي) أكثر ميلاً- من البلدان العربية- نحو تكثيف الاستخدام النسبي للعناصر المذكورة. وهذه العناصرهي:-

أ- العمل الماهر ومتوسط المهارة.

ب- البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. R&D.

ج- رأس المال العيني Physical Capital والمتجسد في الآلات والمعدات والعدد الإنتاجية، وهي العصب العيني للقدرات التكنولوجية كما سبق أن أشرنا.

وتتمثل المنتجات المكثفة لاستخدام هذه العناصر بصفة أساسية في:-

١- السلع المصنعة أي السلع التي جرت عليها عملية التحويل والتجهيز الصناعي لتجعلها قابلة للاستخدام الاقتصادي.

وبهذا المعنى تعتبر السلع المصنعة مقابلاً للسلع الأولية Primary Commodi-ties والمقصود بها المزروعات والمعادن وخامات الطاقة. وبهذا يمكن القول إنه في حقل الإنتاج المادي Material Production يعتبر هيكل المزايا النسبية الإسرائيلية مقابلاً- أو مناقضاً لهيكل المزايا النسبية العربية بشكل عام، وهو نفسه التقابل والتناقض بين الإنتاج الأولي(أو القطاع الأول من الاقتصاد) والصناعات التحويلية (القطاع الثانوي)، وتتركز المزايا النسبية للبلدان العربية كما أشرنا في قطاع الإنتاج الأولي بصورة ظاهرة.

٢- وفي داخل السلع المصنعة نفسها تتكشف الميزة النسبية بشكل أقوى نسبياً- بالمقارنة مع البلدان العربية الأكثر تطوراً من الناحية الصناعية التحويلية- في فروع الصناعات الموجهة لإنتاج السلع الوسيطة Intermediate Commodities ولإنتاج السلع الرأسمالية Capital goods وهو ما يعكس الهيكل الإنتاجي الصناعي المحلي في إسرائيل، وهي الأكثر تكثيفاً لاستخدام العمالة الماهرة ورأس المال العيني والعنصر العلمي التكنولوجي. هذا بينما تتركز الميزة النسبية للبلدان العربية ذات الناتج الصناعي الكبير نسبياً في صناعات السلع الاستهلاكية Consumer Goods وخاصة الغزل والمنسوجات وبعض الأغذية والجلود، وهي سلع مكثفة لاستخدام المواد الخام والعمالة العادية، بينما تسود في البلدان الخليجية النفطية صناعات (البتروكيماويات والمعادن) مكثفة لاستخدام رأس المال النقدي Monetary Capital ولاستخدام الموارد الطبيعية من النفط والغاز.

٣- وفي داخل السلع المصنعة- سواء وجهت إلى الاستخدام الاستهلاكي أو الوسيط أو الرأسمالي- توجد فئة خاصة من المنتجات أصبحت على مستوى العالم الصناعي تعكس- في عصر ثورة تكنولوجيا المعلومات- أرقى مستويات التطور التكنولوجي وتلك هي الإلكترونيات، خاصة الإلكترونيات الدقيقة Micro electronics، وبصفة أخص: المكونات الإلكترونية الموجهة لإنتاج سلع المعلوماتية Informatics من حاسبات وأجهزة طرفية ومعدات اتصال على البعد Telecommunications بغرض نقل وتداول المعلومات عبر المسافات.

وهنا يلاحظ أن إسرائيل قد بدأت- بمعونة من الدول الصناعية المتقدمة، حكومات وشركات، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية- تنشئ لاقتصادها، على صعيدي الناتج المحلي والصادرات، نوعاً من الميزة النسبية الديناميكية في قطاعات الإلكترونيات والمعلوماتية، مما يظهر التفوق الإسرائيلي المقارن في مجال التكنولوجيا بالمقارنة مع جميع البلدان العربية.

٤- أما خارج حقل الإنتاج المادي كله فإن إسرائيل أخذت تؤسس بنياناً للميزات النسبية في مجال منتجات المعلوماتية- خاصة البرامج الحاسوبية Soft- Ware من جهة أولى، والخدمات المتخصصة والأكثر تطوراً من الناحية العلمية والتكنولوجية، مثل التشييد والمقاولات والسياحة.

ويلاحظ أن بعض البلدان العربية، ونخص بالذكر منها جمهورية مصر العربية وربما هي وحدها الآن بعد ما ألم بكل من العراق والجزائر في السنوات الأخيرة، تملك "أنوية" ذات مستوى مبدئي متواضع، ولكنه يصلح نقطة بداية معقولة لتطوير صناعة البرامج الجاهزة للحاسبات، كما أن لديها قطاعاً للمقاولات له خبرة عريقة في مجال الإنشاءات ليس في مصر وحدها ولكن في عدد من البلدان العربية، كما أن لديها قاعدة أولية لبنية الهياكل الأساسية لقطاع السياحة وخاصة على الشواطئ- مما يجعل مصر مرشحة لأن تكون نداً ومنافساً قوياً لإسرائيل: على صعيدي الخدمات والمعلومات. ولكنها مرشحة، وليست لاعباً فعلياً Actual Player ، ويتوقف تحولها من فاعل محتمل Potential Actor إلى فاعل حقيقي على جملة شروط على صعيدي الهياكل والسياسات الاقتصادية، وتبيان ذلك أن الاقتصاد المصري، في حقل الخدمات، تهيمن عليه "الخدمات التقليدية" وخاصة الإدارة والتجارة والتوزيع، وليست الخدمات المتخصصة المتطورة علمياً- وتكنولوجياً. وإذا كان حال الاقتصاد المصري في هذا المجال أحسن حالاً من الاقتصاديات العربية المحيطة بإسرائيل فلنا أن نتوقع ماذا يكون عليه الحال في هذه الاقتصاديات، حيث تتفوق عليها إسرائيل تفوقاً مطلقاً، وإن شئت فقل: ساحقاً، حيث تختفي أو تكاد القطاعات الفرعية للمعلوماتية وخدمات المعلومات والاتصالات والخدمات الأخرى للتشييد والسياحة على سبيل المثال. ولهذا يمكن أن نتوقع ماذا تستطيع إسرائيل أن تجنيه من منافع ومكاسب هائلة من سوق التشييدات النهم والمستمر في التوسع في السعودية وبلدان الخليج، ومن سوق السياحة بالاشتراك (غير المتكافئ) مع الأردن والفلسطينيين بل ومصر أيضاً..؟

وبهذا يتجلى لنا التقابل في هياكل الميزة النسبية بين العرب وإسرائيل، كانعكاس لتقابل مواطن القوة والضعف كما استعرضناها سابقاً بشكل عام.

المبحث الثالث: الاستدلال التجريبي على توازن القوى الاقتصادى

Empirical Reasoning

أولا- مقارنة الموارد الاقتصادية الأولية الطبيعية والبشرية والمالية:

١-السكان والقوى العاملة: يتفوق الوطن العربي تفوقاً غير قابل للمقارنة في حجم السكان وبينما يبلغ تعداد إسرائيل حوالي خمسة ملايين نسمة، فإن تعداد مصر وحدها يقل قليلاً عن ستين مليوناً. ويبلغ تعداد الشعب الفلسطيني داخل وخارج الأرض المحتلة زهاء أربعة ملايين، فإذا أضفنا الأردن (حوالي ٣ر٥ مليون) فإنهما يرجحان إسرائيل بمقدار مرة ونصف مرة تقريباً.. وأما سوريا الجار المباشر لإسرائيل وذات الأرض المحتلة من إسرائيل فيبلغ تعدادها حوالي ١٣ مليوناً.[١]

هذا إذا اقتصرنا فقط على البلدان العربية المحيطة بإسرائيل، والمعنية أكثر من غيرها تاريخياً بالصراع معها. وفي مجال القوى العاملة نشير هنا تحديداً إلى أن حجم القوة العاملة في مصر يبلغ حوالي ١٣ مليوناً مقابل حوالي ١ر٥ مليون في إسرائيل عام ١٩٩٠.

٢-المياه: ولن نتناول هنا الموارد المائيه للوطن العربي كله في مراجهة إسرائيل، فإن هذا أمرغير مجدٍ في سياق المقارنة الفعلية للقوى، وإنما نركز على البلدان العربية الشرقية المحيطة بإسرائيل. وفي هذا المجال نقدم فيما يلي بياناً موجزاً بالموارد المائية المأمونة Safe في هذه البلاد.[٢]

سوريا ١٠ مليار م٣

---

(1) Seeallan Findaly,The Arab World,Routledge,London and New York,1994 Table,101,p.2.

(٢) . محمد عبد الهادى راضى، مصر وقضية المياه ، كتاب المرسم الثقافى لجامعة القاهرة ، ١٩٩٣-١٩٩٤ ، ص ١٠٢.

لبنان ٦ مليار م٣

الأردن ٧٨٠ مليون م٣

المناطق الفلسطينية ٧٣٠ مليون م٣

إسـرائـيل ١٩٦٠ مليون م٣

وبهذا، يتضح أن مجموع الموارد المائية المتاحة في إسرائيل تقل عن ٢ مليار م٣، أي ثلث الموارد اللبنانية وخُمس الموارد السورية، ولا ننسى هنا أن مصر تحصل من نهر النيل وحده على ٥ر٥٥ مليار م٣ (أي باستبعاد المياه الجوفية).

وإذا كان التقدير السابق يصل بموارد إسرائيل المائية إلى ١٩٦٠ مليون م٣، فإن تقديراً آخر ينزل بها قليلاً- إلى رقم قريب مما سبق- وهو ١٨٥٠ مليون م٣، ووفق هذا التقدير الأخير تتوزع هذه الموارد الإسرائيلية على النحو الآتي[١]:

٥٠٠ مليون م٣ من نهر الأردن وطبرية.

١٤٥ مليون م٣ مياه لبنانية مسروقة من الحاصباني والوزاني.

٨٠ مليون م٣ مياه سورية مسروقة من بانياس واليرموك.

٤٥٠ مليون م٣ من مياه الضفة الغربية.

٤٥٠ مليون م٣ مياه المنطقة الساحلية.

١٠٠ مليون م٣ مياه النقب وقطاع غزة.

١٢٥ مليون م٣ مياه صرف ومياه مستعادة.

ويلاحظ إن إسرائيل تحصل حالياً على ٦٥٪ من احتياجاتها المائية بطرق غير شرعية من خلال احتلالها للأراض العربية بعد ١٩٦٧ ومن بعد عملية الليطاني سنة ١٩٧٨ واجتياح لبنان سنة ١٩٨٢- ويأتي حوالي نصف هذه النسبة من الضفة الغربية، والنصف الآخر من لبنان وهضبة الجولان.

---

(١)د. عباس قاسم "الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبرليتيكية" المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت)، ع ١٧٤، ١٩٩٣/٨. ص ١٥-٥٢.

ومع كل ما بذلته إسرائيل من جهد في (سرقة) المياه وانتزاعها بطرق متعددة تحت ضغط الاحتلال الفعلي أو التهديد العسكري، ورغم جهدها التنظيمي الخارق الذي كرسته لضمان الاستخدام الفعلي للموارد المتاحة كلها تقريباً. بدون فاقد يذكر، وهو وضع استثنائي على المستوى العالمي كله، إلا أن التوقعات تشير إلى أن نقص المياه في إسرائيل سوف يتزايد وأنه يبلغ ٣٠٪ بعد خمس سنوات (سنة ٢٠٠٠)- أي حوالي ٨٠٠ مليون م٣، وسوف يتفاقم هذا العجز مع استمرار تدفق المهاجرين اليهود. وفي حال الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان والشريط الحدودي اللبناني فإن العجز يبلغ ١٣٠٠ مليون م٣، أي ما نسبته ٥٢٪ من الكمية المطلوبة من الموارد المائية[١].

٣- النفط والغاز الطبيعي:

حاولنا فيما سبق أن نجري المقارنة في كل بند من بنود الموارد بين إسرائيل وبين تلك البلدان العربية ذات الأهمية بالنسبة لإسرائيل في هذا البند بالذات. ولذلك قارنا في موضوع السكان بين إسرائيل وبلدان الشرق العربي ضمن مصطلح (سوريا الكبرى) وقارنا في حجم القوة العاملة بين إسرائيل ومصر تحديداً، وقارنا في بند المياه بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان والأردن والمناطق الفلسطينية وإلى حد ما مصر.

وفي موضوع النفط والغاز الطبيعي لا يهمنا إجراء المقارنة مع البلدان العربية المحيطة مباشرة بإسرائيل، نظراً لعدم احتوائها على هاتين المادتين أصلاً (باستثناء سوريا وإنتاجها قليل على كل حال) كما لن نجري المقارنة مع البلدان الخليجية مع ما هو معروف عن وزنها العالمي في إنتاج واحتياطيات النفط وإنما سنجري المقارنة مع مصر فقط؛ باعتبارها المورد الرئيسي للنفط إلى إسرائيل، منذ عقد معاهدة الصلح بينهما، وينتظر أن تكون مزوداً رئيسياً لها أيضاً بالغاز الطبيعي.

(١) المرجع السابق، ص ٢١.

وفيما يتعلق بإسرائيل، فإنها تعتبر بلداً غير منتج للنفط والغاز الطبيعي، وعدا فترة احتلالها لشبه جزيرة سيناء حيث استغلت آبارها في إنتاج[1] ما يزيد عن خمسة ملايين طن سنوياً في أواخر السبعينيات، فإنها عادت إلى وضعها السابق بعد خروجها من سيناء حيث تراجع إنتاجها النفطي إلى ٢٠ ألف طن عام ١٩٨٠ ثم انخفض إلى ٩ آلاف طن فقط سنة ١٩٨٥، ولا تعطي هذه الكمية سوى ٢ر٪ تقريباً من احتياجاتها النفطية، بمعنى أنها تستورد حوالي ٩٨ر٩٩٪ من هذه الاحتياجات، وأما مصر فهي تنتج (حسب أرقام ١٩٩١/٩٢) حوالي ٤٤ مليون طن من النفط الخام، فإذا أضفنا إليه حوالي ٧ر٢ مليون طن من الغاز الطبيعي فإن إجماليها يبلغ حوالي ٥١ مليون طن، يتم استخدام نحو ٥٠٪ في الداخل ويتم تصدير ٥٠٪ إلى الخارج بما في ذلك إسرائيل.

٤-الموارد المالية:

وسنقيم المقارنة هنا بين إسرائيل وعدد من البلدان العربية المشرقية وهي مصر وسوريا والأردن، بالاعتماد على بيان يوضح المدخرات المتراكمة في الخارج (من إيداعات القطاع الخاص) والقيمة الحالية للدين الخارجي- ونستبعد المقارنة مع البلدان الخليجية ذات الوفرة في المال (النفطي) بطبيعة الحال.

(١) د. سلوى محمد مرسي، آفاق مستقبل التعاون الاقتصادي بين كل من مصر والأردن وإسرائيل في ضوء هياكل كل الموارد المتاحة، بحث مقدم إلى مؤتمر قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (١٤- ١٦ مايو ١٩٩٤)، ص ص ١٤- ٢٠.

المدخرات الخارجية المتركمة والقيمة الحالية للديون الخارجية ١٩٩١*

* البلد	رصيد المدخرات في الخارج بالبليون دولار	القيمة الحالية للديون الخارجية بالبليون دولار
مصر	٨٢ر٦	٢١ر٥
سوريا	٢٦ر١	٧ر٥
الأردن	٦ر٢	٧ر٩
إسرائيل	١٩ر٧	٣٣ر٠

* المصدر:

Ishac Diwan and Lyn Squire, Economic Develoment and Cooperation in the Middle East and North Africa, World Bank, Discusion Paper Series, No,9,Nov,1993,Text table N,9,P.23

ويمكن أن نضيف إلى ما سبق أن المناطق الفلسطينية المحتلة قد راكم أفرادها من القطاع الخاص إيداعات خارجية من أصل تحويلات العاملين الفلسطينيين في الخارج وخاصة في بلدان الخليج، حيث بلغت نسبة هذه الإيداعات إلى الناتج القومي الإجمالي لهذه المناطق عام ١٩٩١ حوالي ٤٢ر٤١٪.

ويشير ما سبق إلى أن البلدان العربية المشرقية والتي تشتبك في مفاوضات سياسية واقتصادية حالية مع إسرائيل تتوفر على موارد كبيرة، تبلغ في حالة مصر وسوريا والأردن مجتمعة حوالي ١١٥ مليار دولار يعود أغلبها إلى مصر، بينما لا تحوز إسرائيل سوى أقل من ٢٠ مليار دولار. ويؤكد هذا حاجة إسرائيل إلى الموارد المالية للبلدان العربية خاصة مع ارتفاع حجم الاستدانة الإسرائيلي. كما هو موضح في الجدول السابق. ولذلك لا نستبعد قيام إسرائيل بتنشيط شبكة خدماتها المالية المصرفية بمساعدة من الشركات المالية متعددة الجنسيات وأسواق المال العالمية، في الحصول على شطر مؤثر من هذه الأموال الخاصة بالبلاد العربية المحيطة..!

وبذلك اقتصرنا في المقارنة على المجالات التي أبرزناها في حيز "الإمكانية" العربية ضمن تحليلنا النظري وهي السكان والعمالة، والمياه، والنفط، والأموال.

ومنها يتضح التفوق المقارن للطرف العربي مأخوذاً كجماعة فرعية على الأقل، في إطار "المشرق العربي"، أو (الشرق العربي) فقط في أدق اعتبار.

ثانيا- مقارنة القدرات التكنولوجية:

وسوف نتخذ المؤشرات التالية للمقارنة بين العرب وإسرائيل في المجال التكنولوجي.

١- هيكل الإنتاج الصناعي التحويلي: Manufacturing Structure

بالنظر إلى بيانات هيكل الصناعة التحويلية لدى البنك الدولي[١]، يمكن الخروج بالبيان التالي حول الهيكل المذكور في عدد من البلاد العربية وإسرائيل.

الأنصبة النسبية لقطاعات الصناعة التحويلية في الناتج الكلي للصناعة التحويلية (٪) عام ١٩٩١

البلد	الأغذية والمشروبات	الغزل والنسيج والملابس	الآلات ومعدات النقل	الكيماويات والبترو كيماويات	أخرى
مصر	٢٥	١٧	٧	١٢	٣٩
الأردن	٢٧	٧	٤	١٧	٤٥
سوريا	٣٣	٢٧	٦	٤	٢٩
السعودية	٧	١	٤	٣٩	٥٠
إسرائيل	١٤	٩	٣١	٨	٣٩

ومن هذا الجدول يتبين أن صناعة الآلات ومعدات النقل، وهي تتضمن تصنيع السلع الرأسمالية الذي هو العصب المادي أو العيني للقدرة التكنولوجية كما أوضحنا أن هذه الصناعة تمثل نصيباً نسبياً متعاظماً في إسرائيل وحدها (٣١٪)، بينما يتدنى النصيب النسبي في البلدان العربية المذكورة بحيث لا يتجاوز ٧ ٪ في أعلاها.

---

(١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٤ (البنية الأساسية من أجل التنمية)، مؤشرات التنمية الدولية، جدول رقم ٦، ص ص ٢٠٤- ٢٠٥.

وإذا شئنا أن نحصر المقارنة بين إسرائيل ومصر فقط، باعتبارها أكثر الدول العربية تطوراً، فنلاحظ وكما يذكر أحد الباحثين: (نظراً لأن الصناعات الرأسمالية تمثل القاعدة العينية للقدرات التكنولوجية، فيمكن القول ببعض الحذر أن إسرائيل تتمتع بمقدرة تكنولوجية ذاتية أفضل من مصر حيث تصل القيمة المضافة لصناعات السلع الرأسمالية في إسرائيل- وهي المنتجات المعدنية والآلات والماكينات والتجهيزات الكهربية والإلكترونية وتجهيزات النقل- حوالي أربعة أمثال القيمة المضافة لنفس الصناعات المناظرة في مصر)[1]

ويمكن تدعيم الاستنتاج السابق بهيكل الناتج الصناعي، بهيكل العمالة أو التشغيل في قطاع الصناعة التحويلية الإسرائيلة، (إذ تستوعب الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي العالي- وهي السلع الرأسمالية بالإضافة إلى الكيماويات- حوالي ٢٩ر٤٪ من إجمالي التشغيل في الصناعة التحويلية)[2].

٢- مستوى الكثافة الرأسمالية: Capital intensity

ويقصد بذلك مستوى تجهيز المشتغل في الصناعة التحويلية بالتجهيزات الرأسمالية اللازمة (من آلات ومعدات وعدد)، وبهذا المعنى يعتبر معامل الكثافة الرأسمالية، بصورة عامة وبتحفظات معنية- مؤشراً على تقدم القدرة التكنولوجية. فكلما استعانت الصناعات المعنية، وخاصة منها الصناعات الخفيفة والبسيطة، بآلات أكثر تقدما وتعقيداً كلما كان هذا دليلاً على ارتفاع المستوى التكنولوجي للصناعة المحلية. ويلاحظ هنا كما يذكر أحد الباحثين أيضاً: (أن صناعات السلع الاستهلاكية النهائية تعتبر أكثر تكثيفاً لاستخدام رأس المال في اسرائيل عنها في مصر، وتصل الكثافة

---

(١) د. فادية محمد عبد السلام، الإمكانيات والآفاق المستقبلية للتعاون الاقتصادي بين مصر وإسرائيل في ضوء هياكل الإنتاج، بحث مقدم لمؤتمر قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (١٩٩٤)، ص ١٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤.

الرأسمالية لكل عامل في إسرائيل ضعف مستواها في مصر بالنسبة لقطاع المنسوجات مثلاً. وفي صناعة الملابس الجاهزة تصل الكثافة الرأسمالية في إسرائيل عشرة أمثال نظيرتها في مصر. كما تعتبر صناعة الجلود والأحذية صناعة كثيفة العمل في مصر بالنسبة لإسرائيل أي- Labour intensive)[1].

٣-التكوين البشري-التعليم:

تعتبر الخصائص التعليمية للقوى البشرية من المؤشرات الهامة للقدرة التكنولوجية في أي بلد.. وفيما يلي بيان مقارن يوضح بعض أبعاد حالة التعليم في إسرائيل وكل من مصر والسعودية حيث الأولى من أقدم الدول العربية في سلك التعليم النظامي المعاصر والثانية من أكثر الدول النفطية ثراءً:

× البلد	متوسط سنوات الدراسة للفرد	مؤشر الانفاق على التعليم بالدولار مطلع التسعينيات	الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي الاجمالي(٪)	نسبة المقيدين في التعليم العالي من المجموعة العمرية المناظرة
مصر	٣,٠	١١٧	٦,٧	١٩
السعودية	٣,٩	١٣٢٤	٦,٢	١٣
إسرائيل	١٠,٢	٢٤٧١	٦,١	٣٤

* المصدر :

انظر: نادر فرجانى، " عن التعليم والاقتصاد: البلدان العربية فى سياق العالم" فى المستقبل العربى، العدد ١٩٦. شهر يونيو ١٩٩٥، ص ٦٩.

وانظر أيضا : البنك الدولى تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٤. مؤشرات التنمية الدولية ، جدول رقم ٢٨، ص ص ٢٤٨-٢٤٩

ومن البيان السابق يتضح التفوق الإسرائيلي في ميدان التعليم بالمقارنة مع البلدين

---

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢.

العربيين المهمين في مجال البحث وهما مصر والسعودية.

٤-القوة البشرية العاملة في مجال العلم والتكنولوجيا:

وطبقاً للبيانات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في تقرير (العلم في العالم) لعام ١٩٩٣ نستخرج البيانات التالية بخصوص المقارنة بين مصر وإسرائيل [1].

أولا- عدد العاملين والمهندسين المنخرطين في البحث والتطوير التجريبي (كل الوقت):

في مصر (عام ١٩٨٢) ٩٩٥٠ فرداً

في إسرائيل (عام ١٩٨٤) ١٤١٧٣

وتتوزع هذه القوة بين الفروع المختلفة في الدولتين كما يلي:

البلد	العلوم الطبيعية	الهندسة والتكنولوجيا	العلوم الطبية	العلوم الزراعية	العلوم الاجتماعية والإنسانية
مصر	١٦٠٥	٢٦٠٥	٢٠٥٠	٣١٤٣	٥٤٧
إسرائيل	٥٩٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢٢٠٠

ثانياً- عدد العلميين والمهندسين لكل مليون من السكان:

مصر ٤٣٩ عام ١٩٨٦

إسرائيل ٤١٩٩٢ عام ١٩٨٤

ثالثاً- عدد التقنيين لكل مليون من السكان:

مصـــر ١٥٨ عام ١٩٨٦

إسرائيل ٤٢٠٥٨ عام ١٩٨٤

رابعاً- نسبة الإنفاق على البحث والتطوير R&D من الناتج القومي الإجمالي GNP

مصـــر ٢ر٪ عام ١٩٨٢

(1) UNESCO, World Science Report,1993, Table,1,3,7.

إسرائيل ١ر٣٪ عام ١٩٨٥

ومن هذه المؤشرات يتضح التفوق الإسرائيلي الواضح بالمقارنة مع مصر، ولا ننسى هنا أن هذه الأرقام عن إسرائيل تقل بكثير عن الواقع الراهن بعد وصول المهاجرين (السوفييت) ذوي التركز الغالب من المهن العلمية والتكنولوجية.

٥- المعلومات والمعلوماتية:

هذا هو المؤشر الأخير من مؤشرات القدرة التكنولوجية وفق تصنيفنا ولا نزيد هنا عما ذكره أحد الباحثين المتخصصين في دراسة جادة له؛ حيث يقول [١]:

"مقارنة بالدول العربية مجتمعة ترجح كفة إسرائيل في معظم مجالات المعلوماتية: عتاد الكمبيوتر والاتصالات والبرمجيات.. فعلى مستوى العتاد نجحت إسرائيل في إقامة صناعة الكترونية متقدمة انبثقت من تجربتها في استخدام هذه التكنولوجيا في المجالات العسكرية. لقد وصل التقدم الإسرائيلي إلى درجة ريادة العالم في بعض المجالات المتخصصة، والتي انبثقت أصلاً من القنابل والمقذوفات الموجهة، كنظم الرؤية الاصطناعية، ومعالجة الصور الملونة، وهي تصدر إنتاجها حالياً للولايات المتحدة وبعض بلدان أوروبا الغربية. وقد أمنت إسرائيل لنفسها موضوعاً متميزاً في مجال معالجة الإشارات كأحد المقومات الأساسية في نظم التجسس والرقابة وتوليد الكلام وفهمه آلياً وهي تصدر إنتاجها من هذه النظم حالياً إلى اليابان. علاوة على ذلك فقد نجحت إسرائيل في إنتاج حاسبات الكترونية متوائمة مع حاسبات IBM لتعمل في ظروف التشغيل القاسية للعمليات العسكرية. وعلى جبهة الاتصالات نجحت إسرائيل في إطلاق قمرها "أفق"، فأصبحت إسرائيل تحتل المركز الثامن في العالم ما بين الدول التي تملك وسائل الدفع الصاروخية متعددة الأغراض، هذا من جهة.. ومن جهة أخرى فقد دخلت إسرائيل مجال تطبيقات الألياف الضوئية في صناعة الأجهزة الدقيقة وشبكات الاتصال. ووكالة الفضاء الإسرائيلية نشطة في بحوث الاتصالات باستخدام أشعة الليزر والأشعة تحت الحمراء.

(١) د. نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، من سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد رقم ١٨٤، أبريل ١٩٩٤، ص ص ٢٤١- ٢٤٢.

وفي مجال البرمجيات، تسعى إسرائيل جاهدة لإقامة صناعة رائدة قادرة على التنافس الدولي، ولديها حالياً ما يزيد على ١٥٠ بيت خبرة متخصص في تطوير البرمجيات. وقد طورت إسرائيل برامج تطبيقية في مجالات عديدة، من أبرزها تلك الخاصة بإدارة الأعمال والمؤسسات المالية والاقتصادية والإدارة الحكومية".

فهل بعد هذا الحديث زيادة لمستزيد.. ؟

ثالثا- مقارنة الأداء الاقتصادي:

حققت إسرائيل بعد ١٩٨٥، وخاصة بعد ١٩٩٠، نجاحات اقتصادية بارزة بحيث سجلت معدلات مرتفعة للأداء في الميدان الاقتصادي يمكن رصد أهم علاقاتها فيما يلي بالمقارنة مع بلدان عربية مختارة.

١- متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي:

(حسب بيانات تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٤، البنك الدولي) بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الإسرائيلي عام ١٩٩٣ حوالي ١٣٢٢٠ دولاراً بمعدل نمو سنوي ٩ر١٪.

بينما بلغ متوسط نصيب الفرد في مصر ٦٤٠ دولار بمعدل نمو ٨ر١٪ وفي الأردن بلغ المتوسط ١١٢٠ دولاراً مع معدل نمو بالسالب هو (-٤ر٥٪).

وفي السعودية وصل المتوسط إلى ٧٥١٠ دولاراً وبمعدل نمو سالب أيضاً (-٣ر٣٪).

٢- معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (٪):

ويعبر هذا المعدل عن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بالمعيار الحقيقي وليس بالمعيار الاسمي أو النقدي، وفيما يلي بيان مقارن عبر فترات زمنية متتابعة خلال عقدي (١٩٧٠- ١٩٩١)، فيما بين إسرائيل وكل من المشرق والمغرب العربيين[1].

(1) I shac Diwan and Lyn Squire, Op. Cit. Table,1,P.3.

متوسط النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٪)

البلد	٧٤-١٩٧٠	٧٩-١٩٧٥	٨٤-١٩٨٠	٨٩-١٩٨٥	٩١-١٩٩٠
المغرب	٥ر٤	٦ر٣	٤ر٨	١ر٢	٢ر٣
المشرق	٧ر٩	١٠ر٩	٥ر٤	٢ر٤	-٩ر٠
إسرائيل	٧ر٦	٣ر٨	٣ر٠	٤ر٢	٧ر٢

ومن البيان السابق يتضح أن البلاد العربية في مجموعتيها في المشرق والمغرب (وخاصة المشرق) كانت تحقق معدلات نمو حقيقي أكبر من إسرائيل حتى عام ١٩٨٥، ولعل هذا يعود إلى أثر ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات البلدان العربية وإلى الإطار القائم حينئذ للتفاعلات الدولية والإقليمية، ولكن اعتباراً من عام ١٩٨٥ أخذت إسرائيل تحقق تقدماً ملحوظاً على البلاد العربية بمجموعتيها المذكورتين.

٣- المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج ICORS

Incremental Capital to output Ration

ويقصد بهذا المعامل عدد الوحدات الإضافية من رأس المال اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج. وكلما قلت هذه الوحدات كان هذا دليلاً على كفاءة استخدام المدخلات الرأسمالية، ومن ثم يصلح مؤشراً على ارتفاع إنتاجية الاستثمار.

وفيما يلي بيان مقارن بهذا الشأن[1].

المعاملات الحدية لرأس المال إلى الناتج

	٨٩-١٩٨٥	٩١-١٩٨٨
المغرب	٢٥ر٩	١٤ر٣
المشرق	٩ر٠	١٨ر١
إسرائيل	٤ر٢	٥ر٠

(1) Ibid, Table,4, P.6.

ومرة أخرى نلاحظ ارتفاع إنتاجية الاستثمار في إسرائيل (بفعل انخفاض معامل رأس المال إلى الناتج) مع فارق هائل بينها وبين كل من المشرق والمغرب العربيين.

٤- معدل البطالة [1]. (نسبة المتعطلين إلى قوة العمل عام ١٩٩٠)

وقد بلغ المعدل المذكور في إسرائيل ١٠٪ مقابل ٢٥٪ في الأردن ولبنان و٢٠٪ في سوريا و١٥٪ في مصر.

ويؤكد هذا البيان المقارن نجاح إسرائيل في السيطرة النسبية على معدلات البطالة- وإن كان ذلك يتعلق بالفترة ما قبل وصول المهاجرين (السوفيت).

تذييل: هل هي أزمة اقتصادية في إسرائيل؟

تشير دراسة للبنك الدولي [2] إلى أن النمو الاقتصادي الإسرائيلي حتى أوائل السبعينيات كان يقوم على رافعة التمويل الأجنبي، ممثلاً في تبرعات الجماعات اليهودية في العالم، والمعونات الأمريكية، والتعويضات الألمانية، والقروض الميسرة خاصة من أمريكا.

ومع انخفاض حجم التمويل الأجنبي اضطرت إسرائيل منذ منتصف الثمانينيات لإعداد وتطبيق برنامج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي Economic Stabilisation ورغم مركزية الاقتصاد حيث يتحكم الهستدروت والقطاع العام في ٦٠٪ من الاستثمارات الموجهة للصناعة التمويلية ويسيطران على ٤٥٪ من الناتج- إلا أن الاقتصاد الإسرائيلي قد حقق نتائج ملموسة حتى أوائل التسعينيات. وعندئذ أخذت تظهر أعراض واضحة لمشكلات اقتصادية جديدة وخاصة بفعل ارتفاع عبء الاحتياجات الاستثمارية لمقابلة متطلبات المهاجرين الجدد، والتي تبلغ ٦- ١٠ بليون دولاراً على مدى خمس سنوات، مع انخفاض معدل النمو الصافي (معدل النمو الإجمالي مطروحاً من معدل النمو الديموجرافي) بفعل تزايد الهجرة، بحيث وصل ذلك

(1) Ibid, Table,6, P.11.

(2) Ibid, Annex,1, P P.3-6.

المعدل بعد ١٩٩٠ إلى ١٪، ويبقى النمو هشاً على أي حال وتزداد موجات التشاؤم إزاء الاقتصاد الإسرائيلي بفعل عاملين: الاختلالات الاقتصادية الكلية المصاحبة لجمود سوق العمل (الذي يهيمن عليه اتحاد العمال الوحيد- الهستدروت) وسوق المال (الذي تسيطر عليه المصارف العامة). وهذا من جهة أولى. ومن جهة ثانية تقلبات عملية التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل وما تضفيه من طابع لعدم الاستقرار على المناخ الاستثماري الإسرائيلي الداخلي.

ودون أن نحاول القطع بشأن الأعراض الاقتصادية الإسرائيلية السلبية المذكورة من حيث كونها مؤقتة أم مرشحة للاستمرار على الأجل المتوسط، فإن الحقائق السابقة تضعنا أمام إمكان أن يستفيد المفاوض العربي من الضعف النسبي في مستوى الأداء الاقتصادي الإسرائيلي في الفترة الأخيرة.

رابعا- الميزة النسبية المقارنة في التجارة الخارجية:

وفقاً للدراسات التطبيقية التي أجريت على بيانات التجارة الخارجية للبلدان العربية وإسرائيل، ضمن بلاد أخرى في إقليم الشرق الأوسط بالمعنى الواسع تبين أن الميزة المقارنة كما تظهر في سجل التصدير الفعلي إلى الأسواق الخارجية تتركز عموماً- بصفة أساسية- في المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية- Natural Resource Based Products وخاصة منها المعادن الوقودية (النفط والغاز الطبيعي)، بالإضافة إلى المواد الخام Crude Materials والأغذية.

وبعبارة أخرى، فإن (الميزة النسبية الظاهرة) Revealed Comparative advantage لبلدان الشرق الأوسط بصفة عامة تتركز أساساً في السلع الأولية وليس في السلع المصنعة [1].

---

(1) Dean A. De Rosa, InternationalTrade: Regional Integration and Food Security in the Middle East, Paper Presented to the conference of the Economic Department, Faculty of Economic and Poliitical Sience,Cairo University,116 May. 1994,PP,10-12

ولكن بالتدقيق التفصيلي في بيانات الميزة المقارنة كما تتكشف في تجارة الصادرات بصفة خاصة، يتبين أن إسرائيل تتمتع بميزة نسبية عالية بالمقارنة مع البلدان العربية المعنية في مجال السلع الأكثر تطوراً من الناحية التكنولوجية وأهمها الآلات والأجهزة ومعدات النقل، بينما تتركز الميزة النسبية المقارنة للبلاد العربية في المواد الخام. وفيما يلي بيان يوضح المقابلة بين هاتين الفئتين من السلع الداخلة في التجارة الدولية [1].

معامل الميزة المقارنة الظاهرة (١٩٨٧- ١٩٨٨)

في التجارة الدولية لعدد من البلاد العربية المشرقية وإسرائيل

البلد	المواد الخام	الآلات ومعدات النقل
مصر	١٫٤١	٠٫٠٥
الأردن	٤٫٨٣	٠٫٢٢
لبنان	٣٫٢٢	٠٫١٧
سوريا	١٫٨٧	٠٫٠٢
السعودية	١٫٨٨	٠٫٣٠
إسرائيل	٠٫٨٨	٠٫٤٨

ويتأكد من هذا البيان أن إسرائيل لا تتمتع بميزة نسبية مقارنة مع البلاد العربية في مجال السلع الأولية من المواد الخام، بينما البلاد العربية لا تتمتع بميزة نسبية مقارنة في مجال الآلات ومعدات النقل في مواجهة إسرائيل التي تملك ميزة نسبية مقارنة أعلى بكثير كما هو واضح.

وينعكس بنيان الميزة النسبية على بنيان أو هيكل التجارة الخارجية، ولاسيما تجارة الصادرات. وفيما يلي جدول بهيكل الصادرات السلعية لعدد من البلاد العربية وإسرائيل.

(1) Ibid, Table No.50.

هيكل صادرات السلع (٪) عام ١٩٩٢*

البلد	الوقود والمعادن واللئزات	سلع أولية أخرى	الآلات ومعدات النقل	المنسوجات والملابس	مصنوعات أخرى
مصر	٥١	١٤	١	١٨	٣٤
الأردن	١٥	٣٠	٦	٤	٤٨
سوريا	٤٥	١٧	١	٢٥	٣٧
السعودية	٩٩	.	١	.	.
إسرائيل	٢	٩	٢٨	٧	٦٢

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٤، مؤشرات التنمية الدولية، جدول ١٥، ص ص ٢٢٢-٢٢٣.

ومن هذا الجدول يتبين أن نصيب الآلات ومعدات النقل من الصادرات الإسرائيلية بلغ ٢٨٪ بينما لم يزد عن ١٪ في ثلاث من الدول الأربع المبينة، و٦٪ في بلد عربي صغير وغير مبين نوعيات الآلات والمعدات الصادرة، هذا بينما تسيطر المعادن والنفط وسائر السلع الأولية على الصادرات العربية.

ومرة أخرى نجد أن هيكل الميزة النسبية وتركيب الصادرات ينعكس على أسواق هذه الصادرات فيما يعرف بالهيكل الجغرافي.

الهيكل الجغرافي المقارن للصادرات: مصر وإسرائيل:

ونقارن هنا بين الاتجاهات النهائية Destinations للصادرات لكل من مصر وإسرائيل. ونلاحظ هنا التشابه الكبير في هذا الهيكل من حيث سيطرة الأسواق الأمريكية والأوروبية الغربية والآسيوية، ولكن مع تفاوت غير جوهري: حيث تحتل السوق الأمريكية المرتبة الأولى بالنسبة إلى إسرائيل إذ تستوعب أكثر من ثلث صادراتها الإجمالية (٣٧٫٨٪) بينما لا تستوعب سوى نسبة ٦٪ تقريباً فقط من الصادرات المصرية.

ولكن المرتبة الأولى في صادرات مصر تحتلها أوروبا حيث تمتص ٥١٪ من إجمالي صادراتها مقابل حوالي ٤١٪ بالنسبة لإسرائيل، وتأتي السوق الآسيوية لتأخذ المرتبة الثانية فيما يتعلق بالصادرات المصرية (٢ر٢٧٪) بينما تمثل المرتبة الثالثة بالنسبة لإسرائيل (١٨٪) [١].

وما نريد أن نلفت اليه الانتباه هنا هو أن الأسواق الرئيسية التقليدية لإسرائيل هي الأسواق الكبيرة في أمريكا وأوروبا، ولا نتوقع أن يحدث تحويل كبير للتجارة Trade diversion باتجاه التعامل مع البلدان العربية، وخاصة البلدان الصغيرة ذات الأسواق المحدودة من حولها (الأردن- سوريا- لبنان).

ويؤكد هذا أن التجارة السلعية ليست ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى إسرائيل في سياق التعامل مع البلدان العربية المحيطة بها مباشرة، ولعلها أيضا كذلك بالنسبة لسائر البلدان الغربية، مقابل الدور الكبير المتوقع لصادرات الخدمات. . ويظل هذا الجانب في حاجة إلى مزيد من البيانات والمعلومات كما سبق أن أكدنا.

** ** **

(١) د. سميحة فوزي، العلاقات التجارية المصرية- الإسرائيلية، رؤية مستقبلية، بحث مقدم لمؤتمر قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤، ص ١٢.